جيش النظام السوري يعلن السيطرة على كامل مدينة سراقب

سوريا : الطيران الروسي يستأنف غاراته على حلب وإدلب

جانب من الدمار اللاحق بالقرى جنوبي إدلب

دبابات وعناصر من الجيش التركي في سوريا

عواصم – «وكالات» : استأنف الطيران الحربي خلال الساعات الأولى من صباح أمس السبت غاراته على مناطق في الشمال السوري.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان عبر موقعه الإلكتروني، أن الغارات عادت بعد توقفها لنحو 36 ساعة.

وأفاد المرصد أن الطائرات الروسية عمدت إلى التحليق في أجواء حلب وإدلب منذ الصباح، تزامنا مع تنفيذ غارات على مناطق كفرنوران وكفرحمرة وخان العسل والفوج 46 غرب مدينة حلب، وريف بلدة تفتناز الشمالي.

وكان الطيران الروسي، بحسب المرصد، غاب منذ سيطرة قوات الرئيس السوري بشار الأسد على مدينة سراقب يوم أمس الأول، آخر مدينة تقع على أوتستراد دمشق – حلب الدولي، لتعود أمس وتستهدف بلدات وقرى في محاولة لتأمين الاوتوستراد.

من جهة أخرى سيطر قوات النظام السوري أمس السبت على كامل مدينة سراقب، التي تشكل نقطة التقاء بين طريقين دوليين يربطان مناطق عدة، في محافظة إدلب في شمال غرب البلاد، وفق ما أفاد التلفزيون السوري الرسمي.

وبث التلفزيون الرسمي لقطات مباشرة قال إنها من المدينة «المحررة» التي بدت خالية من السكان.

وأفاد أن «وحدات من الجيش العربي السوري تنهي تمشيط مدينة سراقب بالكامل من المفخخات والألغام».

وتأتي السيطرة على سراقب في إطار هجوم واسع بدأه الجيش السوري بدعم روسي في ديسمبر في مناطق في إدلب وجوارها واقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) وفصائل أخرى أقل نفوذا.

ويتركز الهجوم على ريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي وريف حلب الجنوبي الغربي المجاور، حيث يمر الطريق الدولي «إم 5» الذي يصل مدينة حلب بالعاصمة دمشق، ويعبر مدن رئيسية عدة من حماة وحمص وصولا إلى الحدود الجنوبية مع الأردن.

وتحظى مدينة سراقب في ريف إدلب الجنوبي الشرقي بأهمية استراتيجية لأنها تشكل نقطة التقاء بين طريق الـ«إم 5» والطريق الدولي المعروف بـ«إم 4» والذي يربط محافظة حلب بإدلب ثم اللاذقية غربا.

ومنذ بدء الهجوم، سيطرت قوات النظام على عشرات المدن والبلدات في ريفي إدلب وحلب، أبرزها مدينة معرة النعمان جنوب إدلب.

وتواصل قوات النظام تقدمها وقد تمكنت الجمعة من السيطرة على كامل طريق الـ«إم 5» في محافظة إدلب، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي أفاد أنه لا يزال هناك 30 كيلومترا من الطريق الدولي خارج سيطرة دمشق، تمر في ريف حلب الجنوبي الغربي.

وأفاد المرصد أن المعارك تتركز في محيط الطريق في ريف حلب الجنوبي الغربي، كما تستهدف الطائرات الحربية الروسية والسورية مناطق عدة في محيطه وفي شمال مدينة سراقب.

وقبل دخول القوات الحكومية إليها، كانت مدينة سراقب باتت شبه خالية من السكان نتيجة موجة النزوح الضخمة التي شهدتها مع اقتراب التصعيد منها.

■ تركيا تهدد بـ«رد قاس» على أي هجوم يستهدف نقاطها بإدلب
■ أمريكا تبني قاعدة قرب سجن «الدواعش» بالحسكة السورية

ودفع التصعيد العسكري بـ586 ألف شخص وفق آخر حصيلة للأمم المتحدة إلى النزوح من مناطق التصعيد في إدلب وحلب، باتجاه مناطق لا يشملها القصف قرب الحدود التركية. كما أسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 300 مدني، بحسب المرصد.

من ناحية أخرى هددت تركيا أمس السبت بالرد على أي استهداف لمواقعها العسكرية في إدلب آخر معقل للمعارضة في سوريا، بعد يوم من إفادة مسؤولين أن قوات موالية لدمشق حاصرت 3 نقاط للجيش التركي.

ونقلت وكالة الأناضول الحكومية للأنباء عن وزارة الدفاع التركية قولها إنها سترد «بشكل قاس» على أي هجوم جديد يستهدف نقاط المراقبة في محافظة إدلب، مشيرة إلى أن النقاط هناك تواصل مهامها وقادرة على حماية نفسها.

وذكرت الوكالة، أن الجيش التركي عزّز نقاط المراقبة في محافظة إدلب شمال غربي سوريا عبر تزويدها بناقلات جند مدرعة.

وأقامت تركيا 12 نقطة مراقبة في إدلب لصد أي هجوم من قبل قوات الحكومة السورية، وذلك بموجب اتفاقية مع روسيا الحليف الأبرز لنظام الرئيس بشار الأسد.

وأرسلت هذا الأسبوع نحو 150 مركبة برفقة قوات خاصة وذخيرة لتعزيز هذه المواقع، بينما ذكر مسؤولون أمس الجمعة أن عناصر النظام السوري حاصروا 3 منها.

وأعطى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مهلة نهائية لسوريا لسحب عناصرها من نقاط المراقبة العسكرية بحلول نهاية فبراير بعدما قتل 8 أتراك بنيران قوات النظام السوري الاثنين.

ومن المقرر أن يعقد وفد روسي محادثات اليوم مع مسؤولين أتراك بشأن الوضع في إدلب.

وعملت تركيا وروسيا عن قرب في السنوات الأخيرة لإيجاد حل للوضع في إدلب رغم أن الطرفين يتخذان موقفين متعارضين من النزاع.

كما أعلنت وزارة الدفاع التركية مقتل جندي وإصابة 4 آخرين، جراء حادث في المنطقة التي تشهد عملية «نبع السلام» شمال شرقي سوريا.

ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» الرسمية التركية، أمس السبت، عن الوزارة قولها في بيان نشرته اليوم إن «5 جنود أصيبوا بجروح إثر انقلاب مركبتهم في المنطقة».

وأشار البيان إلى مقتل أحد الجنود المصابين، رغم كافة المحاولات الطبية لإنقاذه.

ويذكر أنه في 9 أكتوبر 2019 أطلق الجيش التركي بمشاركة الجيش الوطني السوري (المعارض)، عملية «نبع السلام» في منطقة شرق نهر الفرات، لتطهيرها من عناصر حزب العمال الكردستاني وتنظيم «داعش» وإنشاء منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم.

وفي 17 من الشهر نفسه، علق الجيش التركي العملية بعد توصل أنقرة وواشنطن إلى اتفاق، يقضي بانسحاب المسلحين من المنطقة، وأعقبه اتفاق مع روسيا بسوتشي في 22 من الشهر ذاته.

من ناحية أخرى أدخلت القوات الأمريكية، مساء الجمعة، قافلة عسكرية تضم مدرعات وشاحنات محملة بمعدات لوجستية وأسلحة وغرف مسبقة الصنع إلى حي غويران بمدينة الحسكة، شمال شرق سوريا، وذلك بحسب ما أفادت وكالة «سبوتنيك» الروسية.

أفادت الوكالة بأن القوات الأمريكية أدخلت قافلة مدرعات عسكرية وشاحنات تحمل معدات لوجستية وأسلحة وغرف مسبقة الصنع إلى حي غويران بمدينة الحسكة، مساء أمس، بهدف إنشاء قاعدة عسكرية لها.

وأكدت المعلومات أن مقر القاعدة العسكرية الجديدة سيكون في مكان ما يسمى «الدفاع الذاتي»، التابع لتنظيم «قسد» بحي غويران من الجهة الجنوبية لمدينة الحسكة.

كما أن القاعدة الجديدة ستكون الأولى للجيش الأمريكي ضمن أحياء مدينة الحسكة، وعلى مسافة قريبة من مبنى «السجن المركزي» بحي غويران، الواقع تحت سيطرة تنظيم «قسد»، والذي يتواجد فيه المئات من مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي.

وستكون القاعدة عند تجمع الدوائر الرسمية التابع لنظام الأسد سابقا في المنطقة، والذي يحوي مباني كالسجل المدني، وفرع هيئة الرقابة والتفتيش، وفرع شرطة المرور، وفرع المعلوماتية، ومديرية الصناعة، ودار الأسد للثقافة، ومدينة باسل الأسد الرياضية، وجميعها تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

وأدخل الجيش الأمريكي خلال الأيام الأخيرة عدة قوافل عسكرية لتعزيز سيطرته على حقول النفط السورية، وشهد فجر الاثنين الماضي دخول قافلة عسكرية من 50 شاحنة محملة بمعدات لوجستية وعربات مصفحة، عبر معبر التونسية «سيمالكا» غير الشرعي مع إقليم» كردستان العراق، إلى مدينة القامشلي، قبل توجهها إلى مواقع قوات الجيش الأميركي غربي مدينة الحسكة، وذلك بعد يومين من إدخال قافلة مماثلة وصلت إلى القاعدة العسكرية الأميركية في منطقة «القصرك» شمالي مدينة الحسكة.

وبحسب الوكالة الروسية، فإن معظم القوافل والتعزيزات التي استقدمها الجيش الأمريكي تركزت في قاعدة «حقل العمر النفطي» بريف دير الزور، وفي قاعدة «القصرك» بريف الحسكة، حيث يعمل على توسيع وتعزيز القاعدتين المذكورتين بالمعدات العسكرية.

تونس تقيل سفيرها في الأمم المتحدة «لضعف» أدائه

مندوب تونس لدى الأمم المتحدة المقال المنصف البعتي

تونس – «وكالات» : أعلنت تونس، إعفاء مندوبها لدى الأمم المتحدة المنصف البعتي من مهامه، معللة قرارها «بضعف الأداء وغياب التنسيق» معها في مسائل وصفتها بـ«الهامة».

وكانت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة ذكرت الخميس، أنه تم وضع حد لمهام البعتي على خلفية موقفه من مشروع قرار فلسطيني بدين خطة السلام الأمريكية التي أعلن عنها أخيرا.

وقال مصدر، إن البعتي ذهب أبعد مما أرادت السلطات التونسية في ملف الشرق الأوسط، وقدم دعما كبيرا للفلسطينيين يهدد بإفساد العلاقة بين تونس والولايات المتحدة.

واستدعت تونس مندوبها لدى الأمم المتحدة على نحو مفاجئ، ولم يشارك الخميس في الاجتماع الذي نظمته الولايات المتحدة بين عرّاب خطتها للسلام جاريد كوشنر ومجلس الأمن.

وبينت وزارة الخارجية التونسية في بيان نشرته اليوم الجمعة، على صفحتها الرسمية على فيس بوك، أن قرار إعفاء المندوب الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة يعود «لاعتبارات مهنية بحتة تتعلق بضعف الأداء وغياب التنسيق والتفاعل مع الوزارة في مسائل هامة مطروحة للبحث في المنتظم الأممي».

وأشار البيان الى أن «عضوية تونس غير الدائمة بمجلس الأمن تقتضي التشاور الدائم والتنسيق المسبق مع الوزارة بما ينسجم مع مواقف تونس المبدئية ويحفظ مصالحها».

وعلق رئيس مجلس الأمن لشهر فبراير (شباط) مندوب بلجيكا مارك بكستين دو بويتسويرف، قائلا «شكل تبلغنا صدمة. لا أعرف كل التفاصيل والسبب خلف ذلك. كان زميلا جيدا للغاية وآسف جدا لرؤيته يغادر».

وقال دبلوماسي تخر في مجلس الأمن طلب عدم الكشف عن هويته، إنه «مفاوض بارع وهو الشخصية المناسبة» لإجراء مفاوضات بشأن مشروع القرار الذي يرغب فيه الفلسطينيون.

وتشغل تونس منذ بداية يناير، ولعامين، مقعدا في مجلس الأمن الدولي وتمثل البلدان العربية.

وكان المنصف البعتي، وهو دبلوماسي من ذوي الخبرة ويحظى بتقدير نظرائه، متقاعدا حين استدعي عام 2019 لاستئناف نشاطه وتولي منصب سفير في الأمم المتحدة فترة وجود تونس في مجلس الأمن.

وظل البعتي ناشطا في الأوساط الدبلوماسية أثناء تقاعده بصفته رئيس «الجمعية التونسية للأمم المتحدة».

الجزائر : التعبئة مستمرة خلال الأسبوع الـ51 للحراك

تظاهرات في الجزائر

الجزائر – «وكالات» : تظاهر جزائريون مجددا في العاصمة الجمعة، فيما بدا أنّ الإعداد كانت أقل في الأسبوع الـ51 للحراك الاحتجاجي المستمر منذ نحو عام، بحسب مراسلة صحافية.

وردد المتظاهرون «إما نحن أو هذا النظام»، بينما ظهر الحشد أقل من الذي تجمع الأسبوع الماضي في وسط العاصمة حيث تنتشر أعداد كبيرة من الشرطة.

وقال الموظف الستيني المتقاعد أحمد بسعيد إنّه يشارك في التجمع «من أجل إرساء انتقال ديموقراطي حقيقي، بهدف تغيير النظام».

وكرر المتظاهرون الهتاف الأسبوعي «دولة مدنية لا عسكرية»، منددين بسطوة قيادة الجيش على السلطة منذ استقلال البلاد في عام 1962.

وبدأ الحراك في 22 فبراير الماضي رفضا لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة.

ورغم استقالة بوتفليقة في 2 أبريل بعد 20 عاما على رأس الدولة، فإنّ الحراك مستمر في المطالبة بالقطيعة مع النظام السياسي القائم منذ الاستقلال.

ولم ينجح الحراك في منع إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر وفوز عبد المجيد تبون (74 عاما).

وكان تبون تولى مناصب رسمية إبان عهد بوتفليقة.

واعتبر الطالب امين في رده على سؤال بشأن تراجع أعداد المشاركين، أن «العدد ليس مهما بقدر الحفاظ على التعبئة».

أما إبراهيم الخميسي الآتي من حي باب الوادي، فقال إن «الأشد تصميما... يواصلون الحضور» من أجل «الضغط على السلطة والوصول إلى ديموقراطية حقيقية».

وكعادة يوم جمعة، طالب المتظاهرون بالإفراج عن ناشطي الحراك الموقوفين منذ عدة أشهر.

وأصدر الرئيس الجزائري في الأيام الأخيرة عفوا شمل أكثر من 9700 شخص محكومين بمدد لا تتجاوز الـ18 شهرا ولم يرتكبوا جرائم خطيرة.

وأدت هذه الخطوة إلى الإفراج عن ناشط واحد فقط من الحراك، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وقالت فاطمة بن عبد، إن «الإفراج عن (معتقلي الحراك) والحق في التجمع يعدان شرطين مسبقين لأي حوار» مع السلطة، كان الرئيس الجزائري دعا إليه.

وقالت هذه المدرسة البالغة 55 عاما، إن «التهدئة تعني البدء بالإفراج عن معتقلي الحراك قبل السجناء العاديين».

ويبدو الحراك الذي يفتقد إلى قيادة منقسما بشأن الخطة التي سيتوجب اتباعها على ابواب العام الثاني لهذه التعبئة الشعبية.

وألقى المتظاهرون الضوء مجددا الجمعة على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد في ظل ضعف أسواق النفط الذي يؤمن قسما كبيرا من موارد البلاد.

واعتبر المهندس ياسين بن أحمد (45 عاما) أنه «يتوجب اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية عاجلة لمواجهة تزايد الفقر، وهذه مسألة مخزية لبلد يغتى الجزائر».

وبدأ الحشد بالتفرق في نهاية بعد الظهر من دون تسجيل حوادث. وكانت تظاهرات أخرى انطلقت في عدة مدن جزائرية، بحسب مواقع إخبارية محلية.